

غرفة تجارة عمان



دراسة حول

قطاع المفروشات والسجاد والموكيت واقع وتطلعات

إدارة الدراسات والتدريب

وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية

فريق البحث

عماد ملحس ، صبري الخصيب ، مأمون صيدم ، أريج دياب

تشرين أول 2007



المحتويات

- المقدمة.....صفحة (2)
- أهداف ومنهجية الدراسة..... صفحة (3)
- لمحة حول قطاع المفروشات والسجاد والموكيت.....صفحة (4)
- المحاور الرئيسية للدراسة..... صفحة (6)
- الاستنتاجات والتوصيات..... صفحة (10)
- ملحق قائمة بأسماء المشاركين في جلسة العمل..... صفحة (15)



مقدمة:

إنسجاماً مع أهداف غرفة تجارة عمان وتوجهاتها وسعيها للتواصل مع مختلف القطاعات التجارية والخدمية المنضوية تحت مظلتها ، وحرصاً منها للتعرف على العقبات والقضايا التي تحد من الارتقاء بأدائها الاقتصادي بالشكل المنشود ، وبناءً على اقتراح وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية / إدارة الدراسات والتدريب ، فقد تم إدراج دراسة "قطاع المفروشات والسجاد والموكيت - واقع وتطلعات" ضمن خطة عملها السنوية للعام 2007.

وتتمثل أهمية قطاع المفروشات والسجاد والموكيت في أنه يضم قطاعات فرعية عديدة تعمل بشكل حلقات متداخلة مكاملة لبعضها البعض ، حيث يدخل في تجارتها ونتاجها حلقات عديدة كالتصميم والنجارة والحياكة والدهان والاكسسوار والتجيد وما الى ذلك ، مما يمنح هذا القطاع تميزاً نسبياً يفتقر اليه العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وكغيره من القطاعات التجارية والخدمية ، فإن قطاع المفروشات والسجاد والموكيت يواجه العديد من المعوقات التي تحول دون نموه وتطوره بشكل ينسجم مع حالة التطور المتسارع الذي يشهده الاقتصاد الوطني حالياً، وبناءً عليه فقد استندت محاور هذه الدراسة على المعلومات المتوفرة لدى وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية ، والجهات الرسمية ذات العلاقة ، وما ورد الى الغرفة من الشركات العاملة في هذا القطاع ، بالإضافة الى النتائج التي تبلورت لفريق العمل من مناقشات مجموعة العمل التشاورية (Focus Group) التي شارك فيها ممثلون عن النقابة والعاملين في القطاع.

وتوجه غرفة تجارة عمان وفريق عمل الدراسة بالشكر والتقدير الى النقابة والعاملين في القطاع الذين لم يتوانوا في تقديم المعلومات والتحليلات والآراء التي ارتكزت إليها الدراسة ، والتي نأمل أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع السياسات والبرامج التي من شأنها تطوير عمل هذا القطاع وضمان استمراره ونموه.

وننوه الى ان خطط العمل السنوية لوحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية تتضمن العديد من الدراسات والتقارير الاقتصادية ، أهمها الدراسات القطاعية ، حيث قامت الوحدة باعداد دراسات قطاعية حول قطاع تكنولوجيا المعلومات ، وقطاع الكهربائيات والالكترونيات ، وقطاع المواد الغذائية ، وقطاع نقل البضائع على الطرق ، وستقوم خلال العام 2008 باعداد دراسة حول قطاع الألبسة والاقمشة والنوفوتيه. كما نود أن نشير إلى أن عدداً وافراً من هذه الدراسات والتقارير يمكن مطالعته من خلال الموقع الالكتروني للغرفة.



أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف الرئيسية التي استوجبت القيام بهذه الدراسة بمجموعة من البنود، يمكن ايجازها بمايلي:

- التعرف باهمية قطاع الاثاث والسجاد والموكيت ودوره في الاقتصاد الوطني.
- التعرف على معوقات العرض والطلب التي تحول دون تطور القطاع بالشكل المطلوب ، من حيث علاقته بالمستهلك.
- تحديد أهم التشريعات المتعلقة بهذا القطاع والتي تؤثر على ادائه بشكل مباشر ، ايجاباً وسلباً ، وما ينجم عنها من نتائج.
- التعرف على العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجات هذا القطاع.
- التعرف على المستوى القائم لعمليات البحث والتطوير لهذا القطاع ومدى التنسيق مع الجهات الاكاديمية في المملكة.
- تحديد الاحتياجات التدريبية للقطاع للارتقاء به إلى المستوى المناسب.

منهجية عمل الدراسة:

قام فريق البحث باعداد الدراسة وتحديد صيغتها النهائية بعد المرور بعدة مراحل ، هي:

- تحضير واعداد جميع المؤشرات والاحصائيات المتوفرة حول هذا القطاع، من مختلف الجهات والمصادر المعلوماتية المتخصصة.
- عقد جلسة عمل تشاورية مع النقابة العامة لتجار ومنتجي الاثاث والسجاد والموكيت، ومجموعة من العاملين في القطاع ، لبحث ومناقشة المحاور الرئيسية المتعلقة باداء القطاع من مختلف النواحي الواردة في الدراسة (مرفق قائمة بأسماء المشاركين في جلسة العمل).
- جمع وتبويب المعوقات والعقبات التي سبق وأن وردت للغرفة خلال السنوات السابقة حول هذا القطاع ، واستثناء المشاكل التي تمت معالجتها.
- تبويب وتحليل جميع المعلومات التي تم استقاؤها وبلورتها من العاملين في القطاع وأرشفيف الغرفة ، والخروج بالتوصيات المناسبة بشأنها.



لمحة حول قطاع الاثاث والسجاد والموكيت

يُعد قطاع الاثاث والسجاد والموكيت من القطاعات الرئيسية التي تسهم في تعزيز الاقتصاد الاردني ورفع وتيرة نموه ، ويحاول هذا القطاع استخدام انواع ذات جودة معقولة من الخشب المحلي والمستورد في عملية التصنيع مثل خشب الزان والصنوبر والبلوط . ويواكب مصنعو الاثاث الاردني أحدث التصميمات والموديلات العالمية التي ترضي اذواق المستهلك بمختلف مستوياته، الى جانب الدور المهم الذي يلعبه القطاع في تحريك قطاعات اقتصادية اخرى مثل (مواد البناء، والدهان وغيرها) .

يضم قطاع تجارة الاثاث والمفروشات العديد من المجالات، أهمها: الأثاث والاثاث المستعمل ، أقمشه المفروشات ، أقمشه الستائر ، السجاد والموكيت ، اكسسوارات الأثاث ، أثاث البامبو ، الأثاث المكتبي، الباركية ، الأبواب الجاهزة ، المطابخ.

حجم القطاع :

يبلغ عدد المؤسسات التي يضمها قطاع تجارة المفروشات والاثاث في المملكة ما مجموعه (2175) مؤسسة موزعه على محافظات المملكة المختلفة ، في حين يبلغ عدد الشركات والمؤسسات المسجلة في غرفة تجارة عمان والتابعة لهذا القطاع نحو (1020) مؤسسة ، أي ما نسبته (46.8%) من اجمالي حجمها الكلي ، وبرؤوس اموال تبلغ (74.5) مليون دينار اردني .
ويقدر عدد العاملين في تجارة المفروشات في العاصمة عمان (8-9) الاف عامل ، فيما يقدر عددهم على مستوى المملكة (18-20) الف عامل.

عدد الشركات والمؤسسات ورؤوس الاموال العاملة في قطاع

تجارة الاثاث والسجاد والموكيت (حسب احصائيات غرفة تجارة عمان)

| الدرجة (حسب رأس المال) | العدد (*) | النسبة المئوية (%) | رؤوس أموالها (مليون دينار) | النسبة المئوية (%) |
|---------------------------------|-----------|--------------------|----------------------------|--------------------|
| المتأزة (50000 ألف دينار فأكثر) | 62 | 6 | 69.4 | 93.1 |
| الأولى (25000 – 50000) دينار | 78 | 7.6 | 2.3 | 3 |
| الثانية (15000 – 25000) دينار | 18 | 2 | 0.330 | 0.4 |
| الثالثة (5000 – 15000) دينار | 299 | 29.3 | 1.7 | 2.3 |
| الرابعة (500 – 5000) دينار | 563 | 55.1 | 0.832 | 1.1 |
| المجموع | 1020 | %100 | 74.5 | %100 |

(*) يشمل الشركات والمؤسسات الرئيسية التي تتعامل بتجارة الاثاث والمفروشات والسجاد والموكيت، باستثناء الشركات والمؤسسات والمشاعل الداعمة والمكاملة لهذا القطاع (كتجارة الاخشاب ودهانات الاثاث ومشاعل التنجيد وغيرها).



خرفة تجارة عمان

يلاحظ من الجدول اعلاه ان الدرجة الممتازة تستحوذ على الغالبية العظمى من رؤوس الاموال ، حيث شكلت ما نسبته (93.1%) من اجماليها ، تليها الدرجات الاولى والثالثة والرابعة بما نسبته (3%) و(2.3%) و(1.1%) على التوالي.

التجارة الخارجية لقطاع الاثاث :

● **المستوردات :** بلغت قيمة المستوردات الأردنية من الأثاث خلال العام 2006 ما مجموعه (69.3) مليون دينار ، بنسبه نمو مقدارها (29.7%)، مقارنة مع مستوردات العام 2005 البالغة (53.4) مليون دينار.

وبلغت قيمة المستوردات الأردنية من الأثاث خلال النصف الأول من العام 2007 ما مجموعه (41.9) مليون دينار ، بنسبه نمو مقدارها (31%) و بزيادة (9.9) مليون دينار، مقابل (32) مليون دينار خلال الفترة ذاتها من العام 2006 .

اهم البلدان المستورد منها : تركيا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، الصين الشعبية ، ايطاليا ، لبنان ، ماليزيا ، مصر ، تاوان ، فرنسا ، المانيا .

● **الصادرات :** بلغت قيمة الصادرات الأردنية من الأثاث خلال العام 2006 ما مجموعه (26.2) مليون دينار ، بانخفاض نسبته (6%) ، مقارنة مع صادرات العام 2005 البالغة (27.9) مليون دينار.

بلغت قيمة الصادرات الأردنيه من الأثاث خلال النصف الأول من العام 2007 ما مجموعه (13.4) مليون دينار ، بنسبة نمو مقدارها (4.6%) ، مقابل (12.8) مليون دينار خلال الفترة ذاتها من العام 2006 .

أهم البلدان المصدّر اليها : العراق ، المملكة العربية السعودية ، الإمارات العربية المتحدة ، السلطة الوطنية الفلسطينية ، سيريلاانكا ، رومانيا ، قطر ، سوريا .



المحاور الرئيسية للدراسة

ترتكز الدراسة على أربعة محاور رئيسة تم تصنيفها وفقاً لطبيعة المعوقات والعراقيل التي تواجه نمو النشاط التجاري لقطاع الأثاث والسجاد والموكيت ، والتي تم استقاؤها وبلورتها من خلال جلسة العمل التشاورية التي عقدها فريق عمل الدراسة مع العاملين في القطاع.

أولاً: العقبات المتعلقة بالعرض والطلب التي تعيق قطاع الأثاث والسجاد والموكيت من الوصول الى معدلات نمو أعلى (العلاقة مع المستهلك) .

- تدني مستوى ثقة المستهلك الاردني وقناعته بجودة الانتاج المحلي من الاثاث والسجاد والموكيت ، وميله للإنتاج الاجنبي المستورد بالرغم من ارتفاع أسعاره مقارنة بالمنتجات المحلية.
- عدم وجود خطوط انتاج منتظمة لتصنيع الأثاث والمفروشات ، حيث يتم تصنيع المنتجات المحلية من خلال (مشاغل) مشتتة ذات إمكانيات متواضعة لا يمكنها المنافسة بشكل علمي مدروس ، مما يؤدي الى عدم الالتزام بالمستوى المطلوب لمعايير الجودة والنوعية المطلوبة للمستهلك الاردني.
- عدم انسجام حجم العرض المتزايد من الأثاث مع تناقص حجم الطلب لاسباب عديدة ، أهمها استمرار ارتفاع الاسعار وانخفاض القوة الشرائية للدينار الأردني داخلياً وخارجياً نتيجة لارتفاع معدل التضخم بشكل عام.
- عدم وجود ضوابط لمزاولة المهنة من جانب الجهات الحكومية المختصة، وانعدام المعايير والشروط الإجرائية المناسبة الواجب توفرها لمزاومتها ، الى جانب ازدياد عدد الدخلاء من غير المهنيين المختصين للعمل في هذا القطاع ، مما ينعكس بشكل سلبي مباشر على جودة المنتج وتشطيباته النهائية.
- عدم شمول جميع تجار الأثاث والمفروشات بنظام الضريبة العامة على المبيعات ، مما يؤدي الى ارباك في التعامل بين تجار القطاع انفسهم من جهة، وبين التجار والمستهلكين من جهة أخرى ، حيث يسود جو من عدم الثقة والمنافسة غير العادلة وتفاوت الأسعار لنفس المنتج من تاجر لآخر.



خبرة تجارة عمان

- عدم خضوع المنتجات المستوردة من الاثاث والمفروشات والسجاد والموكيت للرقابة الحكومية عند دخولها المملكة ، حيث ينعدم الدور الرقابي لمؤسسة المواصفات والمقاييس على هذه المنتجات ، مما يؤدي الى إغراق السوق المحلي بمنتجات أجنبية رديئة ذات مستوى جودة متدني ، وبأسعار منخفضة لا يمكن للمنتجات المحلية ذات الكلفة المرتفعة منافستها.
- عدم توفر العمالة الوطنية الماهرة والكفوة لسد متطلبات القطاع واحتياجاته منها بشكل كاف ، في حين تقوم العمالة الوافدة بسد احتياجات القطاع ، مع انها تتسم بعدم الاستقرار وارتفاع كلفتها بسبب ازدياد تكاليف تصاريح العمل ، واقتصارها على جنسيات عربية محددة ، حيث تمنع الحكومة توظيف المهارات شرق الآسيوية في هذا القطاع.
- عدم قيام الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص كليهما باعداد الاحصاءات والدراسات الميدانية اللازمة بشأن احتياجات ومتطلبات السوق المحلي من الاثاث والمفروشات ، بما يساعد التاجر للتعرف على بيانات العرض والطلب ، وأنواق وميول المستهلكين لهذه المنتجات ، والمعدلات المتوقعة لإنفاق المستهلك عليها.
- تدني مستوى جودة المواد الخام والاكسسوارات المستخدمة لغايات التصنيع المحلي للاثاث بسبب انخفاض كلفتها ، مما يؤدي إلى انتاج صناعات رديئة ذات (تشطيبات) غير دقيقة لا تتسجم مع ذوق المستهلك ، خاصة وان دقة التشطيبات النهائية تعد المعيار الرئيس في جودة هذه المنتجات وجذب المستهلكين اليها.
- ضعف الاساليب الحديثة لتسويق المنتجات المحلية من الاثاث ، واتباع التجار للأساليب التسويقية التقليدية التي لم تعد تتسجم مع المتغيرات والمستجدات الاقتصادية التي يتعامل معها المستهلك المحلي باستمرار ، سواء داخل المملكة أو خارجها.
- ضعف جميع أشكال ومجالات الدعم الحكومي للصناعات المحلية بشكل عام ، ولصناعة الاثاث والمفروشات على وجه الخصوص ، حيث ان ارتفاع كلفة الانتاج ، وقلة الايدي العاملة وازدياد كلفتها ، يقلل من فرص منافسة المنتجات المحلية لتلك المستوردة.



ثانياً: عقبات أخرى تعيق العمل في هذا القطاع (القوانين والانظمة والسياسات ، عقبات استثمارية ، العمالة والمهارات ، وغيرها) .

- عدم وجود سياسات جمركية ثابتة وواضحة لتحديد طرق وآليات التخمين الجمركي وكيفية احتساب وتقدير قيمة البضائع الواردة في المعابر الجمركية، حيث يواجه التجار في كثير من الاحيان مزاجية واجتهادات فردية من قبل المخمن الجمركي.
- عدم قيام الجهات الحكومية المختصة بإنشاء مناطق صناعية جديدة لاحتضان المشاغل والورش الفنية ، خاصة وان هناك توجهاً لدى امانه عمان الكبرى لترحيل المناطق الصناعية الحالية الى خارج مركز المدينة.
- تحظر قوانين وتشريعات العمل الاردني توظيف العمالة الماهرة من الجنسيات شرق الآسيوية التي تتسم باعتدال أجورها وارتفاع كفاءتها ، حيث تُقتصر العمالة الوافدة التي تعمل في هذا القطاع على العمالة المصرية في الغالب.
- عدم شمول بعض مدخلات الانتاج المتعلقة بعمل القطاع بالاعفاءات الجمركية رغم ان سياسة الحكومة تقوم على اعفاء مدخلات الانتاج دعماً للصناعات الوطنية ، حيث ان الاكسسوارات التي تدخل في صناعة الأثاث لا تزال تخضع للرسوم والضرائب الجمركية ، لأن دائرة الجمارك تتعامل معها على انها مجرد اكسسوارات بالرغم من انها من أهم مدخلات الانتاج في هذا القطاع.
- انعدام الرقابة الحكومية على دخول التجار الجدد للعمل في القطاع ، مما يحول دون تنظيم القطاع وتشتته وانتشار المحلات أو تركزها في مناطق معينة على حساب مناطق أخرى.
- عدم وجود سياسة ضريبية عادلة لتشجيع تجار القطاع كافة للتسجيل في الضريبة العامة على المبيعات ، بما يحقق توحيد الكلف والضرائب على جميع العاملين في هذا القطاع ، وبالتالي تشجيع المنافسة العادلة لخدمة القطاع والمستهلك على حد سواء.



ثالثاً: العوامل والاسباب التي تؤدي الى ارتفاع كلف واسعار الاثاث والسجاد والموكيت

- ارتفاع الاسعار المتكرر من بلدان المنشأ في السنوات الاخيرة. ويعزى ذلك الى ارتفاع اسعار الطاقة بشكل عام وازدياد الاثار السلبية للكوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات وغيرها.
- ارتفاع اجور العمالة الوافدة بسبب انحصارها في جنسية معينة ، وعدم وجود منافسة بين العمالة الوافدة من الجنسيات المختلفة.
- تفاوت الأسعار والكلف وهوامش الربح بين تجار القطاع بسبب عدم خضوعهم جميعاً للضريبة العامة على المبيعات.

رابعاً: الاجراءات التي ينبغي على الحكومة اتخاذها لدعم هذا القطاع :

- دعم الصناعات المحلية العاملة في انتاج الاثاث والسجاد والموكيت ، عن طريق اعفاء جميع مدخلات انتاجها من التعرفة الجمركية وتقديم الدعم التقني لتطوير آليات عملها وانخراطها في السوق المحلي على أساس متين يسهم في منافسة المنتجات المثيلة المستوردة من الخارج.
- فرض رقابة حكومية على فتح المحلات الجديدة ، وعدم السماح للاستثمارات الوهمية التي تلجأ اليها العمالة الوافدة للتحايل على القانون والدخول للعمل في هذا القطاع.
- فرض سياسة ضريبية عادلة تعمل على مساواة التجار أمام القانون ، وايجاد بيئة من المنافسة العادلة.



الإستنتاجات والتوصيات:

بناءً على ما ورد في المحاور الرئيسية للدراسة ، وما تم استنتاجه من خلال اجتماع مجموعة العمل التشاورية التي تم عقدها مع العاملين في قطاع المفروشات والسجاد والموكيت ، نورد فيما يلي خلاصة الدراسة والتوصيات التي نراها مناسبة لنمو القطاع والارتقاء بمستوى أدائه:

أولاً: إن عدم وجود مصانع أثاث متخصصة وخطوط انتاج منتظمة يؤدي إلى تواضع منتجات هذا القطاع مهما ارتفع مستوى جودتها وانخفض مستوى كلفتها بسبب اعتماد المشاغل الفنية ذات الامكانيات المحدودة لانتاج الاثاث على الاساليب والتكنولوجيا المتواضعة ذات القيمة المنخفضة ، مما يعمل على انتاج صناعات ذات جودة محدودة لا تتسجم مع التكنولوجيا الحديثة التي تناسب أذواق المستهلكين والتي تتمتع بها الصناعات المستوردة إلى حد ما.

◀ المطلوب هنا تكاتف جهود المؤسسات العاملة في قطاع الأثاث والمفروشات وإندماج بعضها ببعض لتأسيس خطوط انتاج منتظمة تقوم على أساس تكنولوجي حديث ينسجم مع متطلبات وأذواق المستهلكين ، وبشكل يضاهي المنتجات الأجنبية المستوردة.

ثانياً: يقوم الاقتصاد الأردني وقطاعاته المختلفة على أساس متين من الانفتاح والعمل الاقتصادي الحر ، إلا ان إزدياد عدد الدخلاء من ذوي الخبرات ا لمتدنية في هذا القطاع أدى بشكل كبير إلى تراجع أدائه وتدني مستوى نموه، وإزدياد عدد المحلات العاملة في هذا المجال بشكل مبالغ به مما أدى إلى إلحاق الضرر بالقطاع ككل.

◀ لا بد من تكثيف الرقابة الحكومية على فتح المحلات الجديدة ووضع بعض الضوابط لمزاولة هذه المهنة واقتصارها على المناطق الجغرافية التي تفنقر لمحلات الأثاث والسجاد والموكيت. ويتوجب كذلك تفعيل رقابة العمل المهني في هذا القطاع والتأكد من خبرة العاملين فيه بما يضمن تقديم أفضل الخدمات لتطوير عمل القطاع وتحسين صورته أمام المستهلك الأردني.



ثالثاً: يسود هذا القطاع شعور بعدم المساواة في الفرص وبالمنافسة غير المتكافئة بين العاملين فيه بسبب خضوع بعض التجار للضريبة العامة على المبيعات وإعفاء البعض الآخر منها نظراً لانخفاض حجم مبيعاته السنوية دون الحد المنصوص عليه في القانون ، مما يؤدي الى تفاوت الاسعار وهوامش الربح بين تاجر وآخر.

◀ لا بد من فرض سياسة ضريبية شاملة تنص إما على رفع الحد الأدنى للتسجيل في الضريبة العامة على المبيعات كما كانت في السابق الى (150) ألف دينار أو تخفيضها لحد الصفر ، وبشكل يضمن توحيد المعاملة الضريبية للعاملين في القطاع ضمن مستوياته المعقولة.

رابعاً: يستغرب فريق عمل الدراسة والعاملين في قطاع الاثاث والسجاد والموكيت إغفال مؤسسة المواصفات والمقاييس للرقابة على المنتجات لمستوردة من هذا القطاع ، وعدم وجود مواصفات قياسية أردنية للأثاث والمفروشات المستوردة من الخارج ، مما يعني دخول منتجات رديئة رخيصة السعر ذات جودة متواضعة لا تتناسب مع أدنى متطلبات الجودة العالمية.

◀ يتوجب قيام مؤسسة المواصفات والمقاييس بالتعاون مع القطاع الخاص بإعداد مواصفات قياسية أردنية تنسجم مع المواصفات العالمية لتطبيقها على المنتجات المستوردة لهذا القطاع ، وبشكل يضمن جودتها وتكافؤ أسعارها مع المنتجات الوطنية منها.

خامساً: يعتبر شح العمالة الوطنية الكفؤة في مجال انتاج الاثاث والمفروشات من أهم المعوقات التي تواجه نمو القطاع ، وتتسم العمالة الوافدة فيه بعدم استقرارها وارتفاع كلفتها نظراً لارتفاع رسوم تصاريح العمل ، إلى جانب قيام الحكومة بحصرها بجنسيات معينة وحظر توظيف العمالة شرق الآسيوية التي تتمتع بكفاءة عالية واعتدال أجورها.

◀ يتطلب ذلك تعزيز دور مؤسسة التدريب المهني والجهات المعنية الأخرى لتكثيف دورها التدريبي في هذا المجال وتوفير عمالة ماهرة وكفؤة تقوم بسد احتياجات القطاع ، ويتوجب كذلك فتح باب جلب العمالة شرق الآسيوية لسد احتياجات القطاع من العمالة الماهرة في حالة عدم توفر العدد الكافي من العمالة الوطنية.



غرفة تجارة عمان

سادساً: إن قلة المعلومات والاحصائيات والبيانات حول هذا القطاع يعني عدم دراية العاملين فيه أو الداخلين إليه حول احتياجاته ومتطلباته ومعدلات الانفاق الاستهلاكي المتوقعة فيه ، مما يؤدي إلى عدم توافق هوامش العرض مع هوامش الطلب وخلق نوع من عدم التوازن في إرضاء المستهلك من جهة وتراجع أداء القطاع من جهة أخرى.

◀ يعتبر قيام غرفة تجارة عمان بإعداد هذه الدراسة الخطوة الأولى لمعالجة هذه المشكلة ، ونأمل من الجهات المعنية الأخرى في القطاعين العام والخاص الاهتمام بدراسة هذا القطاع الحيوي المهم وتوفير البيانات والاحصائيات اللازمة حوله لمساعدة التجار والمنتجين في التعرف على متطلباته بشكل علمي مدروس.

سابعاً: يعتبر التسويق من أهم عوامل النجاح في العمل الاقتصادي ، إلا أن قطاع المفروشات الأردني يعاني بصورة عامة من ضعف وقدم أساليبه التسويقية التي لم تعد تتسجم مع المتغيرات الدولية الحديثة الجاذبة.

◀ نوصي بأن تقوم المؤسسات التدريبية العامة والخاصة بالمقام الأول بتكثيف جهودها لترسيخ المفاهيم التسويقية لدى العاملين في قطاع المفروشات والقطاعات الاقتصادية المختلفة وتحديثها بشكل مستمر لضمان تجسير فجوة الاتصال بين التاجر أو المنتج مع المستهلك.

ثامناً: إن غياب السياسات الجمركية الواضحة والثابتة فيما يتعلق بالتخمين الجمركي للبضائع المستوردة وترك المسألة لتقدير القائمين على التخمين يؤدي إلى إرباك عمل المستورد وعدم قدرته على التخطيط المستقبلي لمتوازن لتقدير حجم أرباحه والأسعار التي يمكن أن تكون مناسبة لبضائعه المستوردة بسبب عدم معرفته بقيمة الرسوم الجمركية والضريبية التي ستفرض على مستورداته.

◀ يتوجب على دائرة الجمارك ، وفق استراتيجياتها الحديثة التي تنتهجها بصورة غير مسبوقة ، أن تقوم بمعالجة هذه القضية وتحديد آلية ثابتة وواضحة لعملية التخمين الجمركي بشكل قانوني ينسجم مع المعمول به عالمياً.

تاسعاً: عدم توفر المناطق الصناعية المزودة بالبنية التحتية المناسبة يعتبر عنصراً معيقاً للتنظيم الاقتصادي الحديث ، حيث أن وجود هذه المناطق



خرفة تجارة عمان

يساعد على احتضان المشاغل والورشات الفنية بمناطق محددة ومتخصصة من شأنها تسهيل العمل الاقتصادي وعملية التواصل بين كل من المنتج والمستهلك، وينطبق ذلك على قطاع الأثاث والمفروشات بصورة واضحة.

◀ يوجد توجه لدى امانة عمان الكبرى لترحيل المشاغل والورش الفنية والمناطق الصناعية الصغيرة الى خارج حدود العاصمة ، ونوصي بأن تسعى الامانة قبل تنفيذ هذا التوجه الصحيح لإقامة مناطق صناعية حديثة تلبي متطلبات الصناعيين واصحاب الحرف والمشاغل والورش.

عاشراً: ان الخطوات التي تتبعها الحكومة في إعفاء مدخلات الانتاج من الرسوم الجمركية له أثر إيجابي كبير على دعم الصناعات الوطنية وتحسين قدرتها التنافسية في السوق المحلي ، وبالرغم من قيام الحكومة بإعفاء جميع هذه المدخلات حالياً ، إلا أنها ما تزال ترفض اعتبار الإكسسوارات المستخدمة في صناعة الأثاث مدخلاً انتاجياً وانما إضافياً وخاضعاً للرسوم الجمركية النافذة.

◀ تعتبر الإكسسوارات المستخدمة في صناعة الأثاث من أهم المواد المكملة لهذه الصناعة ، ولا يمكن لاي منتج ان يكتمل دون استخدامها ، وعليه يتوجب اعتبارها مدخل انتاج رئيس كباقي مدخلات الانتاج الاخرى.

حادي عشر: يوجد نقص واضح وتقصير من مختلف الجهات في القطاعين العام والخاص في مجال توعية المستهلك الأردني بشأن المستوى المتميز الذي وصلت إليه معظم صناعاتنا الوطنية ، حيث ما تزال ثقافة التوجه نحو المنتجات الأجنبية تسيطر على أذواق المستهلكين بالرغم من تفوق المنتجات المحلية عليها في بعض الأحيان من حيث الجودة والسعر.

◀ يتوجب تكثيف الجهود وحشد الطاقات من مختلف الجهات المعنية لشن حملات توعوية تشجع على التوجه نحو المنتجات الوطنية ، لا سيما في قطاع الأثاث والسجاد والموكيت ، بما له من وزن اقتصادي مهم في الميزان التجاري والصناعي على حد سواء.



**السادة المشاركون في جلسة العمل التشاورية
التي عُقدت بتاريخ 2007/9/3**

| | |
|------------------------------|---|
| السيد زياد جوهر | نقيب تجار ومنتجي الأثاث والسجاد والموكيت |
| السيد عطائه الدريني | عضو النقابة |
| السيد عبدالمعين شهوان | معرض شهوان للمفروشات |
| السيد محمد ابراهيم محمد | معرض رومانس للمفروشات |
| السيد يوسف الحمود | معرض الحمود للمفروشات |
| السيد ابراهيم ابو قضاة | شركة ابراهيم أبو قضاة وشركاه |
| السيد يوسف علي يوسف أبو شريك | معرض أبو شريك للمفروشات |
| المهندس وليد رجا الحسان | مركز ألوان للفورمايكا |
| السيد حمدي محمود حمودة | عضو النقابة |
| السيد نعيم شامية | معرض تراث للمفروشات |
| السيد محمد طالب أسعد | مؤسسة الذوق الرفيع |
| عن الغرفة: | |
| السيد عماد ملحس | مدير إدارة الدراسات والتدريب |
| السيد صبري الخصيب | رئيس وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية |
| السيد مأمون صيدم | باحث اقتصادي |
| الآنسة أريج ذياب | باحث اقتصادي |